

والغلس في الـ حرة من تعطل حسنا تتصاميه كاي الحدين الحالة
الله زمة الزيادة على ما له اذا كانت له من هذه فيود اربعة وميد كحتر
واهم قوله على ما له انما لم يكن له مال لا يحجر عليه ان استقل بان كان بالغا
عاقلة في مال موليه وصورة بان كان الصبي اثلث مال غيره فانه يحجر على
وليه في مال الصبي ويودي عنه منته عن بطليه لا متعلق بغيره
والحاجر عليه اليكم بلفظ يدل عليه نحو منته من التصرف في أمواله
او حرجت عليه فيها او ابطلت تصرفاته فيها او خذلا وان كان
فورا بكفارة عصى بسببها وزكاة وجبت عليه وهذا هو المعتمد
خلافا للمهرج والمراد بما له اي الذي يقتصر زيادة الدين عليه لا المال
الذي يتعلق بالحريه لانه لا يصرح بان يتعلق حق الغرماء له وان كان
عينا او دينيا ومنفعة الذي يتبرر له دامته راجع الامر بغيره
اي العيني الذي يتبرر له دامته فخرج الموصوب الذي في كلامه او الولد يني
الذي يتبرر له بان يكون حاله على مقربا له او منكره وبه بينة فخرج
الدين الذي على عسر بخلاف المنافع فان فيها تخصيص ذكره في
شقه المنهاج بقوله واما المنافع فان كان ممكنا من تحصيل اجرتها اعتبر
كما قاله بعض المتأخرين والأقله اهل عر والموصوب الذي لا يتبرر
انترعه حاله عن ٢ ونحوها اي الموصوب والغايب كالموجود
والمدفون والمرهون وما على عسر ولم يقل ونحوها لان المنافع
لا يجوزها اذ عن علي المهرج فان تعدد رأي تخصيصها بالكرامعي
اغنيا الملبين بعد بيت المال وتبرص له ولئن تكلمه نفعته
دست قوب الا اي جماعة من الشبان ويقال له عند العامة بدلة
ومكعب بضم اوله وفتح ثانيه وثالثه مثقلا وبكر فيكون
مخفقا وهو الملبس جبة او فرة بالنصب مفعول يرد
لبقية الدين ولا يلزمه ان يكتب ارضه لادن عصى بسببه اي كاجل
توجه حرجه من المعصية لقوله تعالى وان كان اخاف فمير الامر

وقوله عليه السلام في مال الصبي
والحاجر عليه اليكم بلفظ يدل عليه
نحو منته من التصرف في أمواله
او حرجت عليه فيها او ابطلت
تصرفاته فيها او خذلا وان كان
فورا بكفارة عصى بسببها
وزكاة وجبت عليه وهذا هو
المعتمد خلافا للمهرج والمراد
بما له اي الذي يقتصر زيادة
الدين عليه لا المال الذي
يتعلق بالحريه لانه لا يصرح
بان يتعلق حق الغرماء له وان
كان عينا او دينيا ومنفعة
الذي يتبرر له دامته راجع الامر
بغيره اي العيني الذي يتبرر له
دامته فخرج الموصوب الذي في
كلامه او الولد يني الذي يتبرر
له بان يكون حاله على مقربا له
او منكره وبه بينة فخرج الدين
الذي على عسر بخلاف المنافع
فان فيها تخصيص ذكره في شقه
المنهاج بقوله واما المنافع فان
كان ممكنا من تحصيل اجرتها
اعتبر كما قاله بعض المتأخرين
والأقله اهل عر والموصوب الذي
لا يتبرر انترعه حاله عن ٢
ونحوها اي الموصوب والغايب
كالموجود والمدفون والمرهون
وما على عسر ولم يقل ونحوها
لان المنافع لا يجوزها اذ عن
علي المهرج فان تعدد رأي
تخصيصها بالكرامعي اغنيا
الملبين بعد بيت المال
وتبرص له ولئن تكلمه نفعته
دست قوب الا اي جماعة من
الشبان ويقال له عند العامة
بدلة ومكعب بضم اوله وفتح
ثانيه وثالثه مثقلا وبكر
فيكون مخفقا وهو الملبس
جبة او فرة بالنصب مفعول
يرد لبقية الدين ولا يلزمه
ان يكتب ارضه لادن عصى
بسببه اي كاجل توجه حرجه
من المعصية لقوله تعالى
وان كان اخاف فمير الامر

بانظاره

بانظاره دون المر بالكتابة قوله فعليه البينة لانه يشرايه واعتراه فبيدك
عرف له مال فاحتاج في اثبات اعارة لبينة عليه وفيما اذا الرضا
مقابلته مال لم يقصن ذلك علم مال له وصدق له بينة وهذا انصح
قوله قول المراد ان ان عرف له مال لم يصدق له صدق بینه **قوله**
الصورة اله وليس ما اذا ادعي انه معسر وقوله في الثانية هي واذا اد
قسم ماله بين غريميه **قوله** بما استقر في اي موضع ستورقه كما دي
الغالج والحري الملك زمة والام مال المتواتر والرعاف الدائم من انصفه
من ذلك سمي مريضاً بما يخاف عليه منه الهلكة **قوله** وفي الجميع انما
سم نعم ان كان عليه دين مستقر حرج عليه في جميع تركته كما قاله جمع
لكنه بالنسبة للترجات واله قلو وفي المرض بعض الغرماء لم يزلجه
غيره وان لم يوف حاله لا يثبت كما قاله الشخان **قوله** وايصاله هدية
وشملت الهدية نفسه كالموقوفات جائزة لشخص بيدي اهداني
اليك فيحوز له وطبها ان صدقتها وقامت قرينة على ذلك لو كان
برحله مشهورا بالفضل والتصرف فيها قال والعبارة هي ما يعبر
عن ما في ضميره اي مسلوب الكلام ولا يصح اسلمه استقلاله واما
اسلمه صريحا على رضاه الله عنه فكان الحكم اذا كمنوطا بالقديم
قوله مسلوب العبارة كذا واما افعال الخمول فيقهر منها المالك بالاحتياط
وعنه وينعقد استيلاءه ويضمن ما اثلغ عليه غيره وثبت الشيب
بزائه للصوري والحرمية بارضا عنه كان ارضعت الخموله من شخصها
سنة دون حملين حتى رضعت بشرطه **قوله** او بامنا ولو نزل
في قصة الذكر وان لم يبرزان لم يجب العيل به ح اخذ اهما قلوه في
صورة الجبل اله نية فان جله لا يتوقف على بروز المني كاي سم على المهرج
قوله كاي سم بنية معتمده **قوله** او بامنا كالمه يقتضي خروج المني
فلا تتركه صبي يمكن بلوغه بولدا اكثر من ستة اشهر بطنه ولا حكم
بلوغه لان الولد يلقه بالمكان والبلوغ لا يكون الا بتحقيقه وعمله

قوله في جميع تركته كما قاله جمع
لكنه بالنسبة للترجات واله قلو
وفي المرض بعض الغرماء لم يزلجه
غيره وان لم يوف حاله لا يثبت
كما قاله الشخان قوله وايصاله
هدية وشملت الهدية نفسه كالموقوفات
جائزة لشخص بيدي اهداني اليك فيحوز
له وطبها ان صدقتها وقامت قرينة
على ذلك لو كان برحله مشهورا
بالفضل والتصرف فيها قال
والعبارة هي ما يعبر عن ما في
ضميره اي مسلوب الكلام ولا يصح
اسلمه استقلاله واما اسلمه صريحا
على رضاه الله عنه فكان الحكم
اذا كمنوطا بالقديم قوله مسلوب
العبارة كذا واما افعال الخمول
فيقهر منها المالك بالاحتياط
وعنه وينعقد استيلاءه ويضمن
ما اثلغ عليه غيره وثبت الشيب
بزائه للصوري والحرمية بارضا
عنه كان ارضعت الخموله من
شخصها سنة دون حملين حتى
رضعت بشرطه قوله او بامنا
ولو نزل في قصة الذكر وان لم
يبرزان لم يجب العيل به ح اخذ
اهما قلوه في صورة الجبل اله نية
فان جله لا يتوقف على بروز
المني كاي سم على المهرج قوله
كاي سم بنية معتمده قوله او
بامنا كالمه يقتضي خروج المني
فلا تتركه صبي يمكن بلوغه
بولدا اكثر من ستة اشهر بطنه
ولا حكم بلوغه لان الولد يلقه
بالمكان والبلوغ لا يكون الا
بتحقيقه وعمله